ممكنا في الازل لكان اما واجبا لذاته او ممتنعا لذاته
لانحصار المفهومات في الاقسام الثلثة وظهور
جلاء الاول بيّن البطلان فيتعين الثاني واما بطلان
اللازم فلان الممتنع لذاته ما يقتضي عدم لذاته وكل
ما هو كذلك يمتنع طريان الوجود عليه وكل ما هو شانه
كذلك يستحيل امكان وجوده البتة والا لكان اقتضاؤه
العدم لذاته منتفيا فان قيل المعلل لا يجوز ان يكون ذات
ذلك الحادث ممكنا في الازل بوجهين الاول انه
لو كان الامكان في الازل لكان ذلك الذات متحققة في الازل
والا يلزم ان يتحقق الصفة بدون الموصوف بتقدمه
عليه وهو محال والثاني انه لو كان الامكان في الازل بحسب الذات لجاز
ان يتحقق في الازل لكنه محال لانه لو تحقق في الازل لكان
قديما لا يصدق عليه اسم الحادث والمقدر خلافه فيقول
السائل لا نم الملازمة الاولى قوله والا يلزم ان يتحقق
الصفة قبل الموصوف قلنا لا نم ذلك وانما يلزم ذلك

ان لو كان



ان لو كان الامكان وصفا ثبوتيا اما اذا كان من الاعتبارات
العقلية العدمية فلا يلزم لا يقال اذا لم يكن الامكان ثبوتيا
لا يكون الشيء الممكن وهو باطل بالضرورة لانا نقول لا نم
ذلك ان لو استلزم انتفاء مبدا المحمول لا انتفاء المحمول في
الواقع لكنه ممنوع كما اسلفنا في بحث الثاني ثم ونقول في
الجواب عن التعليل الثاني لا نم ان كون الشيء ممكنا
في الازل يستلزم ان يكون تحققه في الازل ممكنا بل
موجبه ان يكون ذلك الشيء متصفا في الواقع بالامكان و
محصله ان الازل اما ظرف امكان الممكن او ظرف تحققه
والمستلزم للمحال المذكور هو الاعتبار الثاني لا الاول
ومحل النزاع انما هو الاعتبار الاول فقط فان قيل خلص المعلل
من هذا الاعتبار المنع بقوله اذ كان امكانه حادثا وتلك
القابلية مشروطة بذلك الامكان فيكون تلك القابلية
ايضا حادثة كما سبق في الدليل السابق وقال بعض
شراح هذه الرسالة في بيان خلاص المعلل عن هذا المنع

Copyright © King Saud University